الأنباء
الاربعاء 24 ديسمبر 2014

مع انطلاق قطار الحوار بين "المستقبل" و"حزب الله"

مرجع في 14 آذار لـ «الأنباء»: مجرد انعقاد الحوار نجاح لم نتنازل عند تشكيل الحكومة ولا تنازلات اليوم

البطريرك بشارة الراعي مستقبلا اهالي العسكريين المخطوفين (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

انطلق قطار الحوار الثاني بين تيار المستقبل وحزب الله مساء امس برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري وبضيافته في مقر رئاسة المجلس في عين التينة.

جدول الاعمال المكون من 4 عناوين يعطي الاولوية لتنفيس الاحتقان المذهبي والسياسي وتفعيل مؤسسات الدولة وتحريك الانتاجية ثم اخيرا انتخاب رئيس الجمهورية، او بالاحرى وضع مواصفات رئيس الجمهورية التي حددها ممثل حزب الله في الحوار الحاج حسين خليل ان مرشح الحزب هو العماد ميشال عون، ومن لديه شيء يقوله فليذهب اليه.

هذا الاستباق للموضوع الرئاسي قلص عناوين الحوار المطروحة الى 3، على ان المواقف المعلنة للطرفين عكست استعدادا للتلاقي دون المبالغة في التوقعات.

وسبق انطلاق الحوار جلسة لمجلس الوزراء هي الاخيرة هذه السنة، واقتصر جدول الاعمال على موضوع النفايات، وكانت الجلسة مختصرة تبعا لمشاركة الوزيرين نهاد المشنوق (المستقبل) وحسين الحاج حسن (حزب الله) في حوار عين التينة، الى جانب النائب سمير الجسر ونادر الحريري عن «المستقبل» والحاج حسين خليل عن حزب الله.

مصادر الطرفين اجمعت على السعي الجدي للتوافق على البنود المطروحة للنقاش، مصادر المستقبل وصفت اللقاء الحواري بأنه اتى في اطار «كسر الجليد» بين التيار والحزب، وان هذا الحوار يرتكز على قاعدتين اساسيتين: خفض منسوب الاحتقان والسعي الفاعل لانتخاب رئيس للجمهورية.

في المقابل، قال المعاون السياسي للامين العام لحزب الله الحاج حسين خليل الذي شارك في انطلاقة الحوار امس قبل الجلسة الحوارية لصحيفة «الاخبار»: نذهب الى الحوار ونحن راضون وليس لدينا ما نخجل به على مستوى مواقف الحزب.

واضاف: نحن مستعدون للحوار، اما لتقريب وجهات النظر والوصول الى ارضية مشتركة واما لتنظيم الاختلافات على الاقل، واعطى نموذجا، العلاقة بين حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي.

وكشف خليل ان جدول الاعمال يحتوي على 4 نقاط وهي تخفيف الاحتقان المذهبي والخطاب السياسي والاعلامي المتشنج ومكافحة الارهاب وتفعيل عمل المؤسسات على مستوى الحكومة ومجلس النواب لتسيير شؤون الناس ورئاسة الجمهورية.

حزب الله يستبق انطلاق الحوار بإعلان تمسكه بالعماد عون

لكن عند هذا البند (الرئاسة)، يقول خليل ان وجهة نظر الحزب واضحة: مرشحنا العماد ميشال عون، نحن متمسكون به، ومن لديه رأي آخر فليذهب ويتكلم مع الجنرال. اما عن نتائج الحوار، فيقول خليل ان الانعكاسات الاولى ستكون تبريدا للخطاب السياسي والترجمة العملية تظهر في عمل الحكومة ومجلس النواب، اما القضايا الاخرى فستأخذ وقتا، ربما، ولفت اخيرا الى ان توسيع الوفود جاء بطلب من المستقبل.

بيد ان مرجعا في 14 آذار ابلغ زواره امس اطمئنانه وارتياحه لانطلاقة الحوار بين التيار والحزب، وقد نقل عنه زواره لـ«الأنباء» قوله: ان مجرد انعقاد الحوار هو انجاز بحد ذاته، قياسا على القطيعة التي كانت قائمة. وردا على سؤال، قال المرجع: لا تنازلات سياسية لاحد، مشروعنا هو استقرار البلد، وسأل: هل تنازل تيار المستقبل عند تشكيل الحكومة؟ ابدا، لقد كنا في الخارج وبتنا في الداخل. من جهته، قال الرئيس نبيه بري ان الحوار هو عيدية الميلاد للبنانيين وانه اكثر من ضرورة، بري وخلال استقباله رئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني الذي غادر بيروت الى بغداد امس دعا الى ضرورة وضع حد للفكر التكفيري، مشيرا الى ان الحرب الدولية الجوية في العراق لن تؤدي الى استتباب الامن وان المطلوب نشر التوعية الايمانية الحقيقية والتنمية في آن معا. وعن الحل في سورية، قال بري: لن يتحقق مع وجود حدود مفتوحة امام السلاح والمسلحين، وان الاساس الذي يجب ان يقوم عليه الاستقرار في الشرق ينطلق من اعادة بناء الثقة في العلاقات السعودية ـ الايرانية. زيارة لاريجاني بدت من الناحية العملية لحزب الله الذي قال عنه انه يعمل بطاقة دولة ونصف الدولة، لما له من تأثير في قضايا المنطقة. وعلى هذا، يبدو ان نسمة التفاؤل التي كانت محط رهان الحوار بين المستقبل وحزب الله فيها مبالغة، خصوصا ان الحوار المنطلق من عين التينة امس لم يتطرق الى القضايا الخلافية الاساسية، واي حوار آخر لا مستقبل له.

بدورها، استبعدت القوات اللبنانية وعبر اعلامها ان يحقق الحوار المطروح الكثير في المضمون، اما في الشكل فلا مشكلة، استنادا الى اعلان حزب الله المسبق ان العناوين الاستراتيجية ستكون خارج البحث كالسلاح والمشاركة في الحرب السورية.

وفي رأي مصادر القوات ان زيارة رئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني لم تكن لدعم لبنان ومؤسساته الشرعية بقدر ما كانت لدعم طموحات ايران الاستراتيجية في لبنان والمنطقة من خلال حزب الله. على صعيد قضية العسكريين المخطوفين، اكد الوسيط الجديد احمد الفليطي نائب رئيس بلدية عرسال انه نقل طرحا من النائب وليد جنبلاط الى داعش، وحمل ردا من الدولة الاسلامية الى جنبلاط، وقال امس: انا انتظر الآن رد الحكومة على هذه الرسالة. لكن الوسيط الآخر الشيخ وسام المصري الذي كلف نفسه بنفسه فأكد امس انه ماض في وساطته لأنه يحظى بدعم من خلية الازمة الوزارية ومن اللواء عباس ابراهيم المدير العام للامن العام، بحسب قوله، وانه قطع شوطا والتقى امير داعش في القلمون وقابل العسكريين وهذا ما لم يستطع الفليطي ان يحققه، واعدا بمفاجأة سارة قريبا اذا استجابت الحكومة.

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط جدد تأييده لتكليف الفليطي بالوساطة، مشددا على انه يحظى بحمايته السياسية والادبية، وقال: لقد فهمت من الفليطي ان هناك عرضا جديا قابلا للمناقشة بهدف الوصول الى حل يفتح الآفاق امام معالجة قضية المخطوفين.

في هذه الاثناء، زار اهالي العسكريين وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي قال ان الدولة لم توقف المحاولات لاطلاق العسكريين، واشار الى انه لن يعلن عن الخطوات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن.

وقال الاهالي ان الوزير المشنوق اكد لهم أن المقايضة موجودة من دون اي شروط، وقد ابلغوه دعمهم لوساطة الفليطي. الاهالي التقوا البطريرك بشارة الراعي في بكركي، الذي وعدهم بمراجعة رئيس الحكومة تمام سلام اليوم، لأنه كفى خمسة اشهر من الانتظار والعذاب، مؤكدا تضامن الكنيسة المارونية والبابا فرنسيس معهم حتى الافراج عن اولادهم العسكريين.

الوزير اشرف ريفي قال لأهالي المخطوفين ان احمد الفليطي لم يكلف رسميا بعد، لكن الرجل يعتمد عليه، وهو يتمتع بمصداقية عالية جدا وباحترام كبير جدا وأبني عليه رهانا كبيرا، وآمل ان تكون المفاوضات مع النصرة ايجابية. اهالي المخطوفين التقوا امس ايضا نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم الذي دعا الى تكون المفاوضات حصرا من خلال مجلس الوزراء اللبناني، لذا نحن نحمل مجلس الوزراء، ونحن جزء منه، المسؤولية كاملة للافراج عن المخطوفين. وقال: منذ اللحظة الاولى اعلنا موقفنا بدعم التفاوض المباشر وغير المباشر بما ترتئيه الخلية المعنية بالمتابعة، ونعلم تماما انه لا تفاوض من دون ثمن مدفوع ونحن مع الثمن المدفوع.

وفهم الاهالي من كلام الشيخ قاسم عدم الموافقة على الوسطاء المتداولة اسماؤهم وغير المعتمدين من الحكومة.

إلى أين يصل حوار «المستقبل» وحزب الله رئاسيا؟

بيروت: يرى العماد عون كما ينقل عنه زواره أن أي حوار بين المستقبل وحزب الله في الشق الرئاسي محكوم بهذه المعادلة الرئاسية «عون بري الحريري»، لاسيما وأن هذه «الثلاثية الذهبية» نوقشت بين عون والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في آخر لقاء جمعهما قبل أسابيع وظل بعيدا عن الأضواء.

وقد أفرز اطمئنانا كاملا لدى الرابية لتعاطي الحزب وانسجامه مع مبادئ التيار ومشاركته إياه بما سيحدث على طاولة الحوار وجدول الأعمال، علما أن حوار عون الحريري الذي لم يكتمل، لم يتم على حساب حزب الله الذي أبدى أمينه العام تفهما كاملا لخطوة التيار الحليف، وهو أي السيد حسن نصرالله يريد من حوار حزبه مع المستقبل استكمال ما بدأه عون تحت عنوان عريض: «الاستقرار في البلاد فوق كل اعتبار».

ويؤكد العماد عون لزواره (بحسب تقارير صحافية) أن طرح الملف الرئاسي بين المستقبل وحزب الله سيؤدي حتما الى معاودة الحوار حوله مع المستقبل، لأن حزب الله لن يقبل أن يحل مكان الفريق المسيحي المعني تحديدا بالموقع الرئاسي الأول خصوصا أن الحزب التزم قولا وفعلا بأن طريق قصر بعبدا يمر في الرابية، سواء أكان العماد عون رئيسا عتيدا أو كانت له الكلمة الفاصلة في هوية الرئيس الجديد. ولكن أوساط مراقبة تلاحظ أنه من المفارقات الغريبة أن يستعيد التاريخ نفسه في حال سارت الأمور على هذا النحو في احتمال استبعاد العماد عون نفسه عن تسوية الرئاسة وفق ما توحي الأمور حتى الآن، كما استبعد نفسه عن تسوية الطائف، فلا يوافق على أي رئيس سواه في حين يترك المجال أمام جعجع حتى يلعب دوراً أساسيا وحاسما في حلحلة العقبات في البلد كما حصل بالنسبة الى اتفاق الطائف. وعلى رغم إصرار حزب الله على أحقية دور العماد عون في بت الموضوع الرئاسي في ما يتعلق بترشحه، فإن ما يمكن أن تجريه إيران من مساومات لمصلحتها قد يدفع الحزب الى تأمين النصاب من أجل انتخاب شخص آخر غير العماد عون. وبذلك تستحضر مفارقة غريبة أخرى حول انتظار العماد عون توافق الدول الإقليمية أو الدولية مرة جديدة من أجل تأمين التوافق حوله لانتخابه رئيسا، فتأتي هذه التوافقات على حسابه وفي غير مصلحته كما في عامي 1989 و2008.

أكد أن "الدولة الإسلامية" تبدي ليونة في الملف

الفليطي لـ «الأنباء»: أنتظر نجاح جنبلاط في انتزاع إجماع على تكليفي مفاوضة خاطفي العسكريين

بيروت ـ زينة طبارة

رأى الوسيط المفترض حتى الساعة نائب رئيس بلدية عرسال أحمد الفليطي أن تكليفه رسميا من قبل الحكومة للتفاوض مع داعش والنصرة، مازال يتأرجح بين الإيجابية والسلبية نظرا للتضارب في وجهات النظر بين الفرقاء الحكوميين، مؤكدا أنه ليس طرفا في الأزمة إنما مكلف من قبل النائب وليد جنبلاط بواسطة وزيره عضو خلية الأزمة وائل أبوفاعور، وذلك بناء على خبرات سبق له أن خاضها بنجاح في مجال التفاوض السري على مخطوفين، مشيرا الى أنه ليس على تواصل مع الحكومة وهو بانتظار نجاح النائب جنبلاط في انتزاع إجماع حكومي على تكليفه، للبدء بمهمته أيا تكن درجة صعوبتها والعوائق المحيطة بها، مؤكدا أن ما دون هذا الإجماع لن يتحرك بأي اتجاه تفاديا للوقوع في أخطاء من سبقه إلى التفاوض.

وردا على سؤال، أكد الفليطي في تصريح لـ «الأنباء» أنه لا يملك عصا سحرية، بل جل ما يملكه هو موافقة الدولة الإسلامية على أن يلعب دور الوسيط بينها وبين الحكومة اللبنانية، ما يعني أن الكرة في ملعب الأخيرة التي عليها أن تحسم أمرها إما بتكليفه أو بعدمه، معتبرا أن تمرير تكليفه على طاولة مجلس الوزراء متوقف على نضوج مواقف الفرقاء السياسيين في الحكومة، أما إذا بقي تكليفه موضع خلاف داخل خلية الأزمة، فالأمور ستبقى تراوح مكانها دون أمل بتحرير العسكريين، ناهيك عما سيحمله عدم تكليفه من ردات فعل من الأهالي والجهات السياسية المتعاطفة معهم، مستدركا بالقول إن الأمور ما كانت لتصل إلى حالتها الراهنة لولا مجمل التعقيدات السياسية الناجمة بغالبيتها عن عدم وجود رئيس للجمهورية، وإسناد صلاحياته الى مجلس الوزراء مجتمعا.

وردا على سؤال أيضا حول ما إذا كان قرار تكليفه رسميا بحاجة الى غمزة إيرانية للإفراج عنه، أعرب الفليطي عن اعتقاده بأن الضغوط محلية أكثر منها إقليمية، بدليل وجود فرقاء غير متعاطفين مع إيران يعارضون موضوع المقايضة (غامزا من قناة حزب الكتائب، كما يبدو، دون أن يسميه). ومشيرا الى أن ملف العسكريين لا يتشابه أكان بالوقائع أم بالمعطيات والحيثيات مع ملفي مخطوفي أعزاز وراهبات معلولا، اللذان لعبت بهما العديد من الجهات الدولية والإقليمية وفي طليعتهم تركيا، دور رئيسيا في طيه على خواتيم سعيدة، فيما ملف العسكريين محصور بين فريق سوري مسلح والدولة اللبنانية، لذلك يعتبر الفليطي أن الشارع اللبناني والحكومة اللبنانية وحدهما معنيان بملف العسكريين وعلى الأخيرة أن تحسم خياراتها به، خصوصا أن الدولة الإسلامية أبدت له استعدادها لتليين مواقفها في التفاوض والمقايضة.

احمد الفليطي

تقرير إخباري

الموقف الإيراني من «الملف الرئاسي اللبناني»

بيروت: تحدث رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني في مؤتمر صحافي عقده خلال زيارته الى بيروت عن الدعم القوي للجيش اللبناني الذي كما قال يستحق «الميدالية الذهبية» لمواجهته الباسلة للإرهاب مكررا استعداد إيران لتسليحه.

وكانت هذه الإشارة علامة فارقة لا تقل أهمية عن وصفه بعض التنظيمات ومنها حزب الله بأنها أقوى من الدول لتأثيراتها الإقليمية. أما في الملف الرئاسي، فقال إنه «حصلت مشاورات معنا، والحاجة ملحة لملء الفراغ الرئاسي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم أي حلحلة في هذا الملف»، مشددا على أن «المسيحيين اللبنانيين هم المعنيون الأساسيون في هذه القضية، ويجب أن يضافروا جهودهم».

وهذا الكلام يشبه الى حد ما كلاما قاله السفير السعودي علي عواض العسيري قبل أيام وجاء فيه «أن انتخاب رئيس للجمهورية هو مسؤولية وطنية، وثمة طرق عديدة يمكن أن تفضي الى إنجاز هذا الاستحقاق، ولكن أكثرها نجاعة هو حصول توافق بين القيادات المسيحية على اسم مرشح لرئاسة الجمهورية وعرضه على البرلمان، وأن لبنان في أمس الحاجة إلى حوار بين مكوناته، وداخل كل مكون»...

فهل يصبح مفاجئا لأحد أن يتفق الإيرانيون والسعوديون على جملة واحدة فقط: «ليتفق المسيحيون على رئيس الجمهورية ونحن سنتبنى خيارهم بمعزل عن الاسم».

عبارة أبلغتها كل من الرياض وطهران لكل الموفدين، وخصوصا الموفد الفرنسي جان فرنسوا جيرو الذي لم يأت الى لبنان للقيام بمبادرته الرئاسية من فراغ، وإنما استنادا الى إشارات إيرانية وردت الى فرنسا التي قررت التحرك وجس النبض لمعرفة ما إذا كانت هذه الإشارات مجرد مناورة أم أنها تحمل رغبة جدية في انتخاب رئيس تسوية بالطريقة نفسها التي تم فيها تأليف حكومة سلام.

في قراءة أو تقدير الموقف الإيراني من الملف الرئاسي: رأت مصادر سياسية مقربة من 14 آذار (بحسب تقارير صحافية) أن هناك ضرورة لاختبار مدى جدية القيادة الإيرانية في قرارها دعم تفاهم اللبنانيين على رئيس توافقي، خصوصا أنها لم يسبق لها أن وافقت على مثل هذا التوجه. ورأت هذه المصادر أن الموقف الإيراني من انتخاب رئيس توافقي يبقى في حدود رغبة طهران في تسجيل موقف جديد يمكن أن تبيعه للولايات المتحدة الأميركية مع استئناف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، بعدما تقرر تمديد المفاوضات بينهما لسبعة أشهر جديدة، ما لم تقرنه بخطوات عملية أولاها حض قيادة حزب الله على السير في هذا الاتجاه الذي لن يرى النور إذا لم تبدل موقفها من عون بذريعة أنها تدعمه مادام يصر على الترشح وتترك له القرار في هذا الخصوص. وهناك ضرورة لاختبار موقف طهران لمعرفة ما إذا كانت جادة في قرارها أم أنها تبيع موقفا إعلاميا غير قابل للصرف ظنا منها أن عون لن يتجاوب مع رغبتها وأنه سيحرج حزب الله فيما لو فكر في التخلي عنه.

ـ مصادر سياسية في فريق 8 آذار ترى أن الموقف الإيراني لم يتغير وهو مازال نفسه الذي يرفض ممارسة الضغوط على حزب الله أو غيره من الأطراف الحليفة والصديقة له في لبنان، بل إنه يبلغ كل من يطرح هذا الملف معه أن ما يقبل به الحلفاء والأصدقاء في لبنان نسير به، ويشدد على ضرورة الوقوف عند ما تريده الأطراف المسيحية لاسيما العماد عون.

وقد أبلغ المسؤول الفرنسي المسؤولين اللبنانيين كلاما بهذا المعنى نقلا عن الإيرانيين.

وتقول المصادر إن إيران التي تضع هذا الملف بين يدي الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله تعرف جيدا أنه يملك عقلا استراتيجيا ينطلق منه في مقاربة الاستحقاق الرئاسي اللبناني، وانطلاقا من هذه المعادلة لا تفريط في الحليف المسيحي المتمثل في العماد ميشال عون باعتباره لاعبا أساسيا مقررا في هذا الملف.

ولا تفريط في قيمة هذا الاستحقاق الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من المعادلة الكبرى في المنطقة، وأي تسويات مفترضة لن تكون خارج سياق هذه الحسابات، فلا تفريط مجانيا ولا تسويات إلا مع الأطراف القادرة على تنفيذ التزاماتها على المستويين الداخلي والإقليمي، والتي تملك أيضا تأثيرا مباشرا في قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، وهذه المواصفات لا تنطبق طبعا على الجانب الفرنسي غير القادر على تجاوز دور «ساعي البريد» الذي لم يتمكن حتى الآن إلا من نقل «رسائل» دون عناوين واضحة.

ـ أوساط سياسية محايدة ترى أن ثمة قراءة غير دقيقة للموقف الإيراني من الاستحقاق الرئاسي أرست أجواء من التفاؤل في غير محلها.

وتدرج هذه الأوساط قراءتها في إطار عملية استدراج العروض التي لم تبلغ المفاوضات فيها بعد مستوى المقايضة. وعليه فهي تتحفظ عن وصف المواقف الإيرانية الأخيرة التي حملها الموفد الفرنسي بالمنفتحة، مشيرة الى أن ليس لدى طهران النية لتقديم أي تنازلات أو تسهيلات ليست في الواقع في حاجة إليها بالملف اللبناني مقابل الملف النووي.

أكد أن لبنان يعيش أزمتين رئيسيتين.. أجندة الحزب وطموحات عون

علّوش لـ «الأنباء»: المنتظر من الحوار أمور هامشية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى القيادي في تيار المستقبل النائب السابق د.مصطفى علّوش، ان الفارق كبير بين المرجو من الحوار والمنتظر منه، فالمرجو هو الوصول الى استقرار أمني وسياسي في لبنان عبر تطبيق إعلان بعبدا وإنهاء الحالة المذهبية الشاذة التي رسخ قواعدها حزب الله نتيجة اجتياز سلاحه الحدود اللبنانية ومشاركته في الحرب السورية، وإطلاقه العنان لما يُسمى بسرايا المقاومة داخل المدن والمناطق الخاضعة لنفوذ سلاحه، معتبرا ان إعلان بعبدا هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج إيجابية طويلة الأمد، تحصّن الداخل اللبناني وتؤمّن حماية الجمهورية وسلامة التركيبة اللبنانية.

أما المنتظر من الحوار، فيؤكد علوش في تصريح لـ «الأنباء» انه أمور هامشية لن تتعدى عتبة التهدئة السياسية والتخفيف من عمودية التشنج المذهبي، والإيحاء بالتالي بوجود حالة من الاسترخاء والاستقرار السياسي، علما ان التهدئة المذهبية غير مرتبطة بحوار بين المستقبل وحزب الله بقدر ما هي مرتبطة بالحالة المذهبية العامة القائمة في المنطقة وبالواقع الميداني في سورية، بمعنى آخر يعتبر علوش ان من ينتظر من الحوار بمعطياته الراهنة تظهير صورة الرئيس العتيد للجمهورية، وصياغة قانون انتخاب جديد، وعودة الانتظام العام الى المؤسسات الدستورية، سيبقى ينتظر قدوم ما هو غير قادم ولا طريق معبدة أمامه لعبورها.

مصطفى علوش

اللقاء بين جعجع وعون على ضآلة إنتاجيته يبقى أفضل من التراشق الإعلامي

وردا على سؤال حول أسباب حصر الحوار بين المستقبل وحزب الله في وقت أكثر ما يحتاجه لبنان هو حوار بين جميع مكوناته السياسية والمذهبية، لفت علوش الى ان الحوارات الثنائية بين الفرقاء اللبنانيين، غالبا ما تعطى عناوين ضاغطة واستثنائية، كعنوان تفادي الفتنة السنية ـ الشيعية وتعثر الانتخابات الرئاسية الذي من المفترض أن يكون بندا رئيسيا على جدول أعمال اللقاء المأمول بين د.جعجع والعماد عون، مذكرا بأن تيار المستقبل يفتح أبوابه أمام من يشاء التحاور معه بدليل انه تحاور سابقا مع التيار الوطني الحر نزولا عند رغبة الأخير بالانفتاح على الآخرين، مستدركا بالقول ان المستقبل وافق على محاورة حزب الله، نزولا عند رغبة عدد من الزعامات اللبنانية وفي مقدمها الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط، وعملا باندفاعة الرئيس الحريري لإيجاد الحلول في عقدة الرئاسة.

واستطرادا أكد علّوش ان الثقة بحزب الله معدومة لا بل هي تحت خط الانعدام، خصوصا ان التجارب الحوارية السابقة، أكدت انه غير قادر على الالتزام بوعوده واحترام تواقيعه، نظرا لارتباطه الكامل بالأجندة الإيرانية، لذلك يعتبر علّوش ان ما ينتظره المستقبل من الحوار مع حزب الله ليس بالشيء الكثير وقد ينحصر فقط باحتمال تخفيف الاحتقان على الساحة السياسية، علّه ينعكس إيجابا على عقدة الرئاسة، معربا ردا على سؤال، عن يقينه بأن جل ما يرنو إليه حزب الله من خلال الحوار مع تيار المستقبل هو تخفيف النقمة ضده حيال مشاركته في الحرب السورية، إلا ان ما فاته هو ان تيار المستقبل لن يقدم له ولإيران هذه الفرصة، التزاما منه بقناعاته الوطنية، علما ان تيار المستقبل وقوى 14 آذار يدركان جيدا ان اعتراضهما على تصرفات حزب الله ليس ذات أهمية قصوى في تغيير المعادلات القائمة في المنطقة.

وعن توقعاته لإمكانية انعقاد لقاء بين جعجع وعون، لفت علّوش الى ان لبنان يعيش اليوم أزمتين رئيسيتين وهما: أجندة حزب إيران في لبنان وسورية والعراق وكل الخليج العربي، وطموحات العماد ميشال عون الرئاسية، معربا بالتالي عن يقينه بأن لقاء جعجع ـ عون لن يبدل بواقع أزمة الرئاسة خصوصا ان الأخير يخوض آخر معاركه الرئاسية، ما يعني انه سيزداد شراسة في قتاله للوصول الى قصر بعبدا، سيما انه بعث بالرسالة الحاسمة الى جميع اللبنانيين، حيث أكد فيها انه «واهم من يعتقد أنه سينسحب من السباق الرئاسي لصالح رئيس توافقي»، مستدركا بالقول ان اللقاء بين جعجع وعون على ضآلة إنتاجيته يبقى أفضل من التراشق الإعلامي، إذا ارتضى العماد عون وقف عنترياته واستعراضاته الشعبوية.